مراقب

عبد الحسن

رئيس منظمة الجنوب للدراسات الدستورية:

منظمتنا غير حكومية وهدفنا التوعية القانونية للمواطن

البصرة / عبد الحسين الغراوي

بدأ العديد من منظمات المجتمع المدني بممارسة دورها من خلال اقامتها الندوات التثقيفية والتعريفية التي تناولت اهمية الانتخابات، من هذه المنظمة - منظمات الجنوب للدراسات الدستورية وحقوق الانسان.

اهداف المنظمة

(المدى) سألت رئيس المنظمة رحيم كاظم عن اهداف المنظمة الاساسية..فقال:

- منظمة الجنوب للدراسات الدستورية وحقوق الانسان- منظمة غير حكومية هدفها الرئيس التوعية القانونية بمفاهيم الدستور وبمفرداته والتركيز على حقوق الانسان التي غيبها النظام السابق، فالعناية بحقوق الانسان على وفق المواثيق والمعاهدات الدولية التي اقرتها القوانين منها القوانين الداخلية العراقية، واتاحة الفرصة الحقيقية للمراة لأخذ دورها الفاعل والمؤثر في الحياة السياسية والاجتماعية، مؤكداً ان من اهداف المنظمة هي الرقابة الشعبية غير الرسمية على مدى دستورية القوانين والدعوة الى اهمية العمل على سيادة القانون ونبذ العنف والركون اليه وسيلة للوصول الى السلطة، والمشاركة ببناء دولة ديمقراطية موحدة ترتكز على اسس علمية قانونية تهدف الى خدمة المجتمع ومن اجل عراق ناهض وجديد، بعد ذلك استعرض السيد رحيم كاظم نشاط منظمة الجنوب للدراسات الدستورية وحقوق الانسان الذي اوضح بأن المنظمة اقامت العديد من الندوات خلال مرحلة نشر الوعي القانوني للانتخابات وصولاً الى اوسع التجمعات السكانية من المجتمع البصري على جميع المستويات الثقافية والاجتماعية.

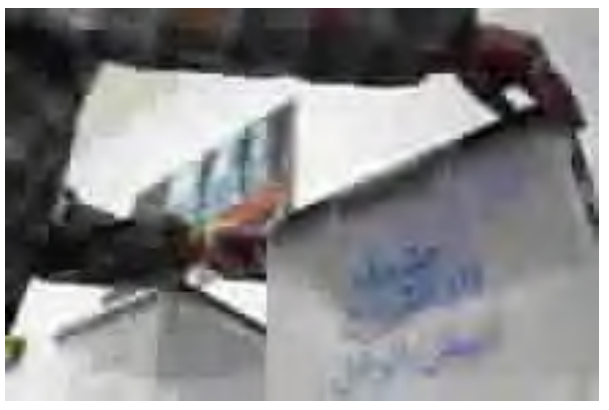

ما بعد اعلان نتائج الانتخابات

المواطنون يتطلعون الى حكومة تقدر حجم تضحياتهم وآمالهم

بغداد- ماجد موجد

عبر عدد من المواطنين عن امنياتهم لما يمكن ان تكون عليه الحكومة الجديدة المنتخبة في ظل الاوضاع الصعبة التي تكتنف حياتهم وقالوا في آرائهم التي ادلوا بها لـ (المدى) ان الانتخابات لم تنجح لولا اصرارهم ومجابهتهم لما وصفوهم بالقتلة والمجرمين والإرهابيين وعلى الحكومة الجديدة ان تضع هذا في بالها، ومن جانب آخر عبروا عن قلقهم من ان تقفز الى مؤسسات الحكومة ثلة من المماطلين واصحاب الروتين والمحسوبية مما يؤخر الاصلاح والشفاء لهذا البلد الجريح ويأخذ سنين اخرى من اعمارهم التي انهكها العذاب والقمع والحرمان.

نريد حكومة عادلة ومنصفة

وقال السيد علي العوادي يعمل في الشورجة: انه حان الوقت لتنظيف مؤسسات الدولة من كل شائبة سرطانية علقت فيها طوال السنوات الماضية قبل سقوط النظام وبعده، ولقد دفعنا بارواحنا وبابنائنا لانجاح الانتخابات لاننا وجدنا فيها المخلص الوحيد لمعاناتنا ونتمنى ان لا تخيب ظنوننا وان تعمل الحكومة على رفع الحيف عن هذا الشعب الشجاع الذي اعطى درساً قاسياً للارهابيين واصر على ان يقول كلمته بكل حرية وبسالة، اننا لا يهمنا من هو الذي سيحكم ولكن المهم ان يكون حاكماً عادلاً ومجاهداً في سبيل اصلاح شأن رعيته التي طالها الحرمان...الحرمان بكل معنى الكلمة.

اما المواطن حسين (ابو رغد)، يعمل بائع شاي في ساحة النصر فقد قال: طوال عمري الذي بلغ الاربعين عاماً وانا لا علاقة لي بالحكومة فلا تربطني بها سوى هوية الاحوال المدنية، فأنا اسكن في ايجار واعمل في الشارع ولدي ثلاثة اطفال، رغم انهم بلغوا السن القانونية، ولكن ما حدث في السنتين الاخيرتين من اوضاع امنية خطيرة، جعلتني أتجنب إرسالهم الى المدرسة وعلى هذا الأساس أتمنى ان تحل مشكلاتي المتردية في ظل الحكومة الجديدة، لقد مشيت مئات الاميال لأدلي بصوتي لصالحها، فهل يصيبني الاخفاق، هل أعض على اصبعي الذي طليته باللون الازرق من اجل كلمة الحق؟، هل تفهم الحكومة عذاب المظلومين الذين الى الان لم تصل اليهم يد الرحمة..؟ اتمنى ذلك.

ما زال هناك الكثير من المظلومين

وقال المواطن سعد الدين توفيق طالب دراسات عليا: انا متفائل جداً بالمستقبل لأننا سنعيش في كنف حكومة نحن انتخبناها وجاءت برغبتنا واختيارنا، وهذا ما لم نعمل به طوال عشرات السنين وهي السنين التي ذقنا بها اقسى الظروف وفقدنا اعز الاحبة، ونتمنى من الله عز وجل ان يهدي حكومتنا الجديدة لكل ما هو خير وصالح وعادل لإنقاذ شعبنا المحروم، وان يزدهر هذا البلد الذي اصبح يرزح تحت الخراب والدمار والموت، لقد شاهدنا في السنتين الأخيرتين تحسناً في مواردنا وعيشنا ولكن مازال هناك الكثير من المظلومين ممن لم تطلهم يد الإنصاف والإنقاذ، وبرغم ذلك وجدناهم اول المصرين على الادلاء بأصواتهم بكل شجاعة وامل بالمستقبل.

وقد اشار السيد جاسم مزهر الصميدعي الى امنياته بأن ينتهي الاحتلال وكل ما اتمناه ان ينتهي الاحتلال بأسرع وقت ممكن لكي نرفع رؤوسنا عالياً ونخرس الالسنة الحاقدة التي تتحجج من اجل المساس بمشروعية حريتنا واختيارنا حكومتنا المنتخبة، واضاف: كل الامور الاخرى سوف تصلح وانا على يقين من ذلك ما دامت ان الحكومة متكونة من اطياف وافكار وتوجهات مختلفة فلا يمكن ان تنفرد جهة بمصير الشعب مثلما كان سائداً ابان حكم النظام السابق، ثم ان العراق بلد خير وفير وهو ليس بحاجة الى أحد، وانما بحاجة الى طاقات هذا الشعب ونزاهة المسؤولين في المؤسسات الحكومية الصغيرة فأن هذه المؤسسات هي التي تكون بتماس مع المواطن، واذا ما صلح حالها صلح حال المواطن وأملي كبير ان يكون الامر مثلما تمنى العراقيون وضحوا من اجل امانيهم.

من اجل رفع الظلم

اما المواطن قاسم علي بائع الخضروات في باب المعظم فقال: قبل سقوط النظام كنت ابيع الخضروات وبعد السقوط مازلت على عملي، واشعر بان شيئاً لم يتغير، برغم انني خريج كلية الادارة والاقتصاد وقد انفقت جهداً كبيراً من اجل التعيين ولكن هذا لم يحصل، فأنا رجل ملتزم بديني ولم اقبل الطرائق غير الصحيحة لأجل التعيين، ولذلك ذهبت للادلاء بصوتي في ظروف جد قاسية فقد كانت زوجتي مريضة وراقدة في المستشفى ولكن برغم ذلك اردت ان اعبر عن الظلم الذي لحق بعائلتي طوال حكم الطاغية، وعسى الله ان يمن على حكومتنا الجديدة بنور الحق لترى المظلومين والمحرومين من ابناء هذا الشعب.

وكان آخر المتحدثين المواطن جعفر ابو تحسين بائع سجائر الذي قال: الحكومة التي جاءت بعد صدام لم تنتبه الى ضحايا النظام السابق بل عوضت اتباع صدام ورجال امنه، وكذلك عوضت ضحاياها ممن اصابهم الاذى في عملياتها العسكرية، وكان الاولى ان تعوض اولئك الذين تصدوا للنظام السابق واعطوا تضحيات كبيرة بأرواحهم وأجسادهم وعوائلهم التي مازالت تعيش الهوان والفقر فهل هذا هو العدل؟ اننا نتطلع الى الحكومة الجديدة من اجل ان تعوض ضحايا النظام السابق الذين لولاهم ما سقط النظام، وان تجد لهم تعويضاً يرفع عنهم الحيف ويعيد اليهم بهجة الحياة التي افتقدوها اختياراً من اجل الحق ورفع الظلم، ولكنهم الان يعيشون الظلم عنوة، فهل تسن الحكومة الجديدة ابطال الانتفاضة الذين كسروا شوكة النظام وهدموا دعائمه الدكتاتورية؟ اتمنى ان لا يكون ذلك فلا اصلاح مع الظلم، واتمنى ان يكون رفع الظلم من اولويات الحكومة وان لا يكون في ذلك تسويف ومماطلة كما عهدنا في حكومة السنتين الماضيتين.

امنيات مشروعة يضعها المقترعون أمام الجمعية الوطنية والحكومة الجديدتين

الناصرية / حسين كريم العامل

بعد ان انتهت المعركة الانتخابية وتيقنت الكيانات السياسية من فاعلية صوت المواطن واهميته في رفعها الى قمة السلطة او تركها تلعق جراحاتها في اسفل القائمة صار على الكيانات والقوائم الفائزة ان تنتبه جيدا وتستمع لرأي المواطن وتستجيب لاستغاثاته التي يطلقها بين الحين والأخر وتعمل بأقصى طاقاتها لكسر طوق الازمات الذي يحاصره من كل الجهات فالانتخابات المقبلة ليست بعيدة والقول الفصل للناخب وحده في تقييم الاداء . والمدى حرصا منها على نقل هموم المواطن الى اسماع المسؤولين تسجل في هذا الاستطلاع جزءاً يسيرا من امنيات المواطن الذي يطمح الى ان تستجيب لها الجمعية الوطنية وتحققها الحكومة الجديدة عند تسلمها السلطة.

حكومة بمستوى الازمة

ابو رياض يقول وهو يجيب على سؤالنا (ماذا تتمنى ان تحقق لك الحكومة والبرلمان الجديدان)؟

- اتمنى ان تكون الحكومة المقبلة بمستوى الازمة وان تكون حازمة في معالجة القضايا الملحة وان تستخدم الثواب والعقاب في تسيير شؤون البلد فالحزم مهم (والامام الذي لا يشور يسمونه ابو الخرك)، ووافقه الرأي حسين جحيل بقوله : اتمنى ان ارى حكومة قوية قادرة على انهاء مظاهر التسيب والتسلح والفساد ، حكومة تستطيع ان تخلصنا من رعب السيارات المفخخة وكارثة الاحزمة الناسفة ولعنة الانتحاريين. باختصار اتمنى ان ارى هيبة الحكومة متجسدة في الشارع وعلى الرصيف وان تكون سلطة القانون فوق غطرسة السلطان.

اما السائق خليل كاظم فقد قال : اتمنى ان ارى انفراجا حقيقيا في ازمة الوقود فمن غير المعقول ان تباع المنتوجات النفطية في السوق السوداء في بلد يعوم على بحيرة من النفط كما اتمنى على رجل المرور ان يأخذ دوره في تنظيم حركة المرور فسياراتنا تطحن طول النهار ولا تتقدم خطوة للامام بسبب الازدحام وعلى الحكومة الجديدة ان تضع الحلول الناجعة لكل القضايا والازمات وتعمل وفق الية جيدة تحدد بموجبها دخول السيارات الى البلد بدلا من هذه العشوائية التي عطلت الحياة في معظم شوارع البلد، في حين طالب الشاب غسان علي بايجاد فرص عمل مناسبة للشباب قائلا : على الحكومة الجديدة ان تلتفت لشريحة الشباب وتعمل على استثمار طاقاتهم من خلال ايجاد فرص عمل مناسبة لهم كما يجب ان تعمل على تطبيق قانون التقاعد على كبار السن من الموظفين فمن غير المعقول ان يعمل موظف بعمر يتجاوز الستين عاما في الوقت الذي يتسكع فيه الشباب العاطلون عن العمل على الارصفة.

ووافقه الرأي المواطن علي حسين قائلا : يجب توزيع الثروات بصورة عادلة وخاصة الرواتب فلا يصح ان يتقاضى موظف ما اكثر من ٧٠٠ الف دينار في حين لا يجد الكثير من المواطنين ما يسد رمقهم فعليه يجب احالة كبار السن على التقاعد وتعيين بدل الواحد منهم ثلاثة موظفين من الشباب وبالراتب ذاته مع منح المتقاعدين راتباً مجزياً يعينهم على تحمل اعباء الحياة .

النزاهة ...ضرورة وطنية

اما سلسبيل حمزة فقد قالت : لا نريد من الحكومة الجديدة سوى النزاهة والابتعاد عن المنسوبية والمحسوبية والحزبية الضيقة لان تحقيق النزاهة والعدالة سيؤدي بالنتيجة الى القرار السليم، في حين طالب ضاري الفالح الجمعية الوطنية الجديدة بالحفاظ على الوحدة الوطنية قائلا : اتمنى على الجمعية الوطنية ان تعمل على كتابة دستور يضمن وحدة العراق ويبعده عن التناحرات والصراعات الطائفية والاثنية ويجنبه مخاطر الحرب الاهلية فقد سئم هذا الشعب ازهاق الارواح واراقة الدماء وكبت الحريات، بينما عبر السيد ابو سناء قائلا : اتمنى على الحكومة الجديدة ان تضع خطة تنموية قادرة على استثمار الثروات الطبيعية بما يخدم الوطن والمواطن ، خطة تاخذ في حساباتها انجاز مشاريع كبيرة تسد احتياجات البلد من السلع والمنتوجات وتوفر في الوقت نفسه فرص العمل المناسبة للعاطلين.

رحيل المحتلين

بينما قال ابو سجاد على الجمعية الوطنية ان تضع جدولا زمنيا لرحيل الاحتلال واستعادة السيادة الوطنية وان تعمل على تقوية الاجهزة الامنية من شرطة وجيش لانهما الاساس في استقرار الوضع الامني والحجة القوية في اسقاط ذريعة بقاء الاحتلال كما ادعو للعمل على اعادة النظر في ديون العراق الثقيلة والتعويضات التي ورثها عن النظام السابق.

في حين عبر السيد سرمد كامل عن رايه قائلا : اتمنى من الحكومة الجديدة ان لا تدخر جهدا وان تعمل بكل جد لإقرار دولة القانون وان تساهم في تقوية مؤسسات المجتمع المدني لان هذه المؤسسات حسب ما اعتقد هي الكفيلة بضمان واستمرار الحياة الديمقراطية في البلد .

المهجرون والمتقاعدون

أما السيد حميد الخيكاني ٧٠ عاما فقد قال : نريد من الحكومة ان تهتم بشريحة المتقاعدين الذين افنوا زهرة شبابهم في خدمة الوطن هذه الشريحة كما تعلم عانت وما زالت تعاني سواء في العهد السابق او في العهد الحالي وعلى الحكومة الجديدة ان تنصفهم وان لا تعتبرهم مواطنين من الدرجة الثانية فهم خدموا الوطن بكل اخلاص ولم يخدموا الانظمة كما يتصور البعض.

في حين طالب ابو شمخي بإنصاف ابناء الاهوار من المهجرين والمهاجرين والمرحلين قائلا : على الحكومة ان تلتفت لمعاناة سكان الاهوار العائدين الى قراهم المهدمة وان تساهم بشكل جدي في تقليل معاناتهم من خلال اعداد مشاريع وبرامج عملية بإنعاش الاهوار وان تاخذ في حساباتها ما عاناه سكان الاهوار من ظلم وتعسف وتهجير وان تهتم بشكل جدي ببناء مجمعات سكنية وان تعوض عوائل الشهداء وضحايا النظام وان توفر لهم المأوى المناسب في الأقل.

بينما قال ابو شهد : كل ما أتمناه على الحكومة الجديدة ان لا تتعكز على الوضع الامني لتسويغ عجزها وعليها ان تعمل جاهدة على تحقيق المشاريع التنموية التي تخدم اكبر الشرائح الاجتماعية فبهذه المشاريع يمكن ان تعالج الكثير من الازمات كالكهرباء والبطالة وتردي الوضع الامني.

اما ام اصيل فقد قالت : على الحكومة ان تعالج الفساد المستشري في كل مفاصل الدوائر الرسمية وان تعتمد في التعيينات الكفاءة والاهلية والاختصاص وان تبتعد عن العلاقات الشخصية والوساطات وتمنت ام اصيل ان لا يكون مبنى الوزارة مقرا لحزب الوزير، كما تمنت ام حامد ان تشكل الحكومة الجديدة محكمة خاصة لمحاسبة المرتشين والمفسدين ومبددي اموال الشعب في كلا العهدين السابق والحالي وان تستعيد ما نهبوه وتجعلهم عبرة لمن يعتبر. واخيرا قال ابو سلوان : على الحكومة ان تثبت جديتها في استعادة المال العام وان تقوم بتحرير الدوائر والابنية الحكومية من هيمنة الاحزاب وان تستوفي بدلات الايجار عن الفترات التي شغلت فيها تلك الابنية مقارنا احتلال الابنية من قبل الاحزاب باحتلال الوطن من قبل الامريكان.

منظمات المجتمع المدني في بابل تثمن دور الشرطة والحرس الوطني في نجاح الانتخابات

بابل / مكتب المدى

اصدرت جمعية حقوق الانسان في بابل بياناً بعد الانتخابات، اعلنت فيه عن اشادتها بالمستوى الادائي الذي توفرت عليه الممارسة الديمقراطية الجديدة. واكد البيان على ان يوم ٣٠ كانون الثاني تاريخ جديد ومختلف تماماً في حياة العراق السياسية والاجتماعية وهو انصع تعبير على مرحلة مختلفة وصعبة من التاريخ المعاصر وطالب البيان تكثيف الجهود من اجل تسريع العملية الديمقراطية عبر اقتراح مفرداته واقراه من اجل مستقبلنا الزاهر.

وثمن البيان الدور الذي قامت به أجهزة الشرطة والحرس الوطني بالقول: نقبل جباهكم ونشد على ايديكم ونبتهل الى الباري عز وجل ان يحفظكم ويبقيكم عيناً ساهرة على امن هذا الوطن الغالي.. لقد كنتم ابطالاً ميامين وحميتم اهلكم وأبناءكم وكان دوركم رائعاً في توفير الأمن للعملية الانتخابية.

وقالت المحامية غدير الخفاجي عضوة في شبكة الرقيب المختصة بمتابعة وملاحقة انتهاكات حقوق الانسان ان الجمعية ستفتح ملف الانتهاكات والمخالفات الكبيرة التي لحقت ببرنامج النفط مقابل الغذاء والدواء الذي اشرفت عليه الامم المتحدة خلال المرحلة السابقة. واضافت: ان لجنة مختصة من الجمعية ستدرس جميع المعطيات المتوفرة عن هذا البرنامج وستقوم بإصدار تقرير مفصل بشأن هذه القضية وفي وقت قريب وفي سياق متصل، تعد منظمة مراقبة حقوق الانسان في بابل برنامجاً تثقيفياً بشأن مبادئ الدستور العراقي بعد نجاح عملية الاقتراع واكدت المنظمة ان حقوق الانسان العراقي من الاولويات التي ينظمها الدستور القادم. وقال المحامي محسن صلال رئيس المنظمة: سنقوم بإعداد مدربين لتثقيف المواطنين على اهمية الدستور العراقي الجديد، وسينتقل هؤلاء المدربون الى المناطق الريفية والنائية. وفي عموم المحافظة من اجل حملة تثقيف واسعة بشأن إعداد الدستور والتصويت عليه.